

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

بالقانون رقم ٤٠٤ لسنة ١٩٩٠

بتتعديل بعض أحكام القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ في شأن التقاعد  
والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة

باسم الشعب  
رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات المسلحة الصادر بالقانون رقم ٩٠

لسنة ١٩٧٥ ،

### قرد

القانون الآتي نصه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادتين ٢١ و ٣٩ من قانون التقاعد والتأمين والمعاشات للقوات  
المسلحة المشار إليه النصان الآتيان :

مادة ٢١ - يمنح علاوة على المعاش تعويض تقاعدي شهري لمن تنتهي خدمته  
قبل بلوغه سن تقاعده أو درجته الأصلية بغير طلب منه وبسبب غير الطرد  
أو الرفت أو الاستغناء عن الخدمة ، ويقدر هذا التعويض بما يساوي الفرق بين معاشه  
وبين صافي جملة راتبه الأصلي والإضافي والتعويضات والبدلات الأصلية والإضافية  
الثابتة المقررة لكافة الضباط بجميع فئاتهم والدرجات الأخرى من نفس الرتبة أو الدرجة  
الأصلية على ألا تتجاوز قيمة هذا التعويض ٥٠٪ من معاشه وذلك لمدة أقصاها خمس  
سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون لمن انتهت خدمته اعتبارا من ٦ أكتوبر ١٩٧٣  
ومن تاريخ انتهاء الخدمة للمتقاعدين بأحكامه وتحدد التعويضات والبدلات التي تدخل في  
حساب هذا التعويض بناء على اقتراح اللجنة الرئيسية لضباط القوات المسلحة وتصديق  
رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة .

ويسقط حق صاحب المعاش في هذا التعويض طوال مدة تكليفه أو استدعائه للخدمة بالقوات المسلحة أو استخدامه أو تكليفه في الجهاز الإداري للدولة أو وحدات الإدارة المحلية أو الهيئات والمؤسسات العامة ووحدات القطاع العام .

كما ينبع من تلتهى خدمته بالعجز الشكلي بسبب العمليات الحربية أو في إحدى الحالات المقررة بالمادة ٣١ من هذا القانون تعويضاً تقاعدياً يعادل قيمة التعويض المقرر لقرينه من نفس الرتبة أو الدرجة .

ويقطع تعويض التقاعد نهائياً عند وفاة المتتفع أو عند بلوغه سن تقاعد رتبته أو درجته الأصلية المحددة بقانون المعاشات المعامل به .

مادة ٣٩ - يصرف للورثة الشرعيين للمستشهد أو المتوفى في إحدى الحالات المنصوص عليها بالمادة ٣١ مكافأة استشهاد كالتالي :

(أ) الضباط بجميع فئاتهم ٢٠٠٠ جنية .

(ب) المساعدون « ١٠٠٠ »

(ج) ذوى الراتب العالى « ٧٥٠٠ »

(د) الجنود ومن في حكمهم « ٢٠٠٠ »

#### (المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره

صادر برئاسة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٤١١ هـ

(الموافق ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٩٠ م) .

حسني مبارك